Journal Of the Iraqia University (76-9) October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

السياسة الجنائية في مكافحة التزوير، من منظور علم الاجتماع الجنائي

الدكتور محمدعلى حاجى ده ابادى* (الكاتب المسؤول)
دكتورا قانون جنائي وعلم الاجرام استاد مساعد جامعة قم إيران

Mohammad Ali hajidehabadi*
PhD in Criminal Law and Criminology, Assistant Professor / University of Qom, Islamic Republic of Iran
dr_hajidehabadi@yahoo.com

فؤاد حسين يحيى (الكاتب الاول)
طالب دكتوراه قسم القانون الجنائي وعلم الاجرام جامعة قم إيران

mailto:https://orcid.org/0009-0000-1235-4699
mailto:fooaad1987@gmail.com
Fouad Hussein Yahya
PhD Candidate in Criminal Law and Criminology, Faculty of Law, University of Qom, Islamic Republic of Iran

الملخص

لايرتاب أحد أن الورود إلى عصر تقنيه المعلومات والاتصالات قد أسفر عن مشاكل كثيره أمام المجتمعات الإنسانية. ومقارنا مع تطور مناهج الحياة وأساليبها الاجتماعية نشاهد التقدمات الهائلة في حقل اقتراف الجريمة. ففي عصرنا الراهن نري أشكال حديثه من جريمة التزوير في الفضاء الواقعي والإلكتروني، هذه الجرائم التي يقترفها الإخصائيون المجرمون ومكافحه هذه الأنماط من الجرائم تحتاج إلى اكتساب شتي المهارات العلمية والعملية. وتتم هذه الجريمة في نطاق تقنيه المعلومات والاتصالات مستمده من الأساليب التكنولوجية وأسفرت عن طعن صحة وتمامية المعلومات التي تعتبر من أهم أركان المجتمع المعلوماتي. ولا شک أن هذه القضية تمس بالراحة العامة كما تزلزل المبادئ الاجتماعية. فهذا المقال يستهدف تبيين ماهية هذه الجريمة والتعرف عليها مقارنه بالتزوير التقليدي المعروف وكذلک ذكر خصائصها والطرق التي يستخدمها المجرمون في ممارسة الجريمة الإلكترونية. ومن المعلوم أن التعرف على هذه الجريمة تساند المجتمع الحقوقي في سبيل تحليل صورها العملية والفنية.

الكلمات المفتاحية : السياسة الجنائية ، التزوير ، الاجتماع الجنائي

Abstract

There is no doubt that the advent of the Information and Communication Technology (ICT) era has brought about numerous challenges for human societies. Alongside evolving lifestyles and social practices, we are witnessing massive advancements in the realm of criminal activity. In the current era, we observe modern forms of forgery occurring in both physical and electronic spaces—crimes perpetrated by specialized offenders. Combating these types of offenses requires the acquisition of diverse scientific and practical skills. These crimes, committed within the ICT landscape and utilizing technological methods, compromise the authenticity and integrity of information—a cornerstone of the information society. Undoubtedly, this issue undermines public well-being and destabilizes social principles. This article aims to elucidate the nature of this crime, compare it with traditional forgery, and outline its characteristics as well as the methods employed by perpetrators in committing cyber-forgery. Understanding the nature of this crime assists the legal community in analyzing its practical and technical manifestations.Keywords: Criminal policy, Forgery, Criminal sociology.

المبحث الاول: المفاهيم

تبحث الدراسة في مفهوم كلاً من: التزوير والاستعمال بشكل لغوي واصطلاحي.

المطلب الأول : مفهوم التزوير

تتطرق الدراسة في البحث عن معنى التزوير لغةً واصطلاحاً وسيقسم المطلب الى فرعين وكالاتي:

الفرع الأول: مفهوم التزوير لغةً

التزوير لغةً له عدة معاني منها:

أولاً: التزوير: هو اصلاح الشيء، ويأتي بمعنى تزيين الكذب، اصلاح الكلام وتهيئته، او انه فعل الكذب والباطل، ويمكن ان يأتي بمعنى التزيين والتحسين، او التشبيه. وقد يأتي بمعنى آخر وهو اكرام المزور لزائره.

ثانياً: التزوير: هو تزيين الكذب، وزور الشيء أي حسنه وقومه. (الرازي ، ١٩٨١ ، ص٢٨٧)

ثالثاً: الزور ويأتي بمعنى اصلاح الشيء، ومنه قولك: كنت زورت في نفسي كلاماً، أي هيأت واصلحت (الزبيدي ، ١٩٧٦ ، ص٤٦٩)

الفرع الثاني: مفهوم التزوير اصطلاحاً

اهتم الفقهاء واعلام القانون بتعريف التزوير لما لهذه الجريمة من أهمية بالغة قد تؤثر سلباً على حياة الناس ان استشرت هذه الظاهرة في المجتمع. لذا سنعمد الى تقسيم هذا الفرع الى قسمين: المفهوم الفقهي والمفهوم القانوني كالتإلى:

أولاً: المفهوم الفقهي للتزوير

التزوير في الفقه هو وسيلة يستعملها شخص ما لكي يغش بها شخص آخر. وله تعريف آخر وهو تقليد الشيء مع ادعاء ان هذا المزور هو الأصل مع انه ليس كذلك.وقد أورد الفقهاء عدة تعاريف لتحديد معنى التزوير وبيان ماهيته واحاطته بحدود تمنع دخول ما ليس منه او خروج ما هو منه. فالتعريف الذي وضعه جارسون بقوله: التزوير في المحررات هو تغيير الحقيقة في محرر بقصد الغش بإحدى الطرق التي عينها القانون تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً. (الشواربي ، ٢٠١٨ ، ص١٢)ويعرف أيضاً بانه: تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او أي محرر آخر بإحدى الطرق المادية او المعنوية التي بينها القانون، تغييراً من شأنه إحداث ضرراً بالمصلحة العامة او مصلحة شخص من الأشخاص. (شلال ، ٢٠٠٧ ، ص٥)كما يمكن تعريف التزوير بأنه محاولة لطمس الحقيقة أياً كانت وسيلته سواء بالقول او الكتابة بغية تغيير الحقيقة والغش في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون والتي من شأنها ان تسبب ضررا مقترنة بنية استعمال المحرر المزور فيما اعد له. (هليل ، ٢٠٠٦ ، ص١٧٧)ويعرف كذلك بأنه: تحريف مفتعل للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها بصك او مخطوط يحتج بهما يمكن ان ينجم عنه ضرر مادي او معنوي او اجتماعي. (عبد الملك ، ٢٠٢٣)ويمكن ان نستنتج من هذه التعاريف ان للتزوير ثلاثة اركان وهي الركن المادي المتمثل بتغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي حددها القانون بإحداث ضرر للغير نتيجة هذا التغيير. والركن المعنوي المتمثل بانصراف نية الجاني الى ذلك التغيير، في حين يتمثل الركن الثالث الركن الشرعي المتثمل بالمواد القانونية التي شرعت للعقاب على جريمة التزوير. وهذا ما سنبينه لاحقاً. (الطائي ، ٢٠٢١ ، ص٦١)

ثانياً: المفهوم القانوني للتزوير

عرفت الأنظمة القانونية التزوير بأنه "تغيير الحقيقة في بيانات محرر ما، بإحدى الطرق المحددة مادياً او معنوياً، مع ترتيب ضرراً للغير ومع توافر نية استعمال المحرر الذي تم تزويره"، ومن الجدير بالذكر ان نتطرق الى النص القانوني العراقي الخاص بتعريف جريمة التزوير.تعتمد القوانين تعاريف عدة للتزوير، ويعتبر ادقها واوفاها التعريف الوارد في كتاب شرح قانون العقوبات البغدادي الذي عرفه المرحوم داوود السعدي نقلاً عن جارسون المتمثل بأن التزوير في المحررات هو تغيير الحقيقة بقصد جنائي في محرر بإحدى الطرق التي بينها القانون تغييراً من شأنه ان يسبب ضرراً. (السعدي ، ١٩٨٨ ، ص٤٣)ومن الملاحظ ان المشرع العراقي عرف التزوير تعريفاً مقارباً لتعريف جارسون وجمهور الفقهاء حيث نصت المادة ٢٨٦ التزوير: التزوير هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او أي محرر آخر بإحدى الطرق العادية والمعنوية التي يبينها القانون. تغييراً من شأنه إحداث ضرراً بالمصلحة العامة او بشخص من الأشخاص. (عجاج ، ٢٠١٦ ، ص٣٨)

المطلب الثالث: مفهوم الاستعمال

وسيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين ايضاً يهتم الفرع الاول ببيان الاستعمال لغةً في حين خصص الفرع الثاني لبيان معنى الاستعمال اصطلاحاً:

الفرع الاول: الاستعمال لغةً

أولاً: الاستعمال: هو اسم مصدر للفعل استعمل. انتبه الى كيفية استعمال الدواء: أي طريقة تناوله. آلة سهلة الاستعمال: الاستخدام وسوء الاستعمال: أي سوء الانتفاع. (ابو العزم ، ٢٠١٤ ، ص٦٥٣)

ثانياً: استعمل، فعل استعمل يستعمل استعمالاً فهو مستعمل بكسر الميم والمفعول مستعمل بفتح الميم. استعمل أداة: أي استخدمها، جعلها تؤدي عملا ما لغاية ما. وطريقة الاستعمال: أي كيفيته. (عمر وآخرون ، ١٩٨٥ ، ص١٥٥٤)

الفرع الثاني: الاستعمال اصطلاحاً

لبحث مفهوم الاستعمال اصطلاحاً لابد من تقسيم الاستعمال الفرع الى قسمين رئيسيين أولهما خاص بمعنى الاستعمال فقها والثاني متعلق بمعنى الاستعمال قانوناً.

أولاً: الاستعمال فقهاً

ان استعمال العمال والولاة: هو أعمالهم وتنصيبهم المهام في ولايات وأماكن مختلفة. (ابو العزم ، ٢٠١٤ ، ص١٥٥٤)

ثانياً: الاستعمال قانوناً

ورد مصطلح الاستعمال مرافق لجريمة التزوير لما لها من اثر عند استعمال المحرر المزور، والذي يترتب عليه عقوبات مختلفة وقد اخذت التشريعات بجريمة استعمال المحرر المزور ونصت عليها ومنها القانونين العراقي كالاتي:

نصت المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات العراقي بانه:

" يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة التزوير – بحسب الأحوال – من استعمال المحرر المزور مع علمه بتزوير".

ونصت المادة ٢٩٩ من القانون "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة مالية لا تزيد على مائتي دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل او انتفع بغير حق بمحرر صحيح صادر لغيره".

المبحث الثاني: انواع التزوير

هناك نوعين للتزوير يمكن ان يقوم بها الشخص المزور هما التزوير المادي والتزوير المعنوي، سنأتي على بيانها تباعاً:

المطلب الأول: التزوير المادي

سنعمد في هذا المطلب لدراسة ماهية التزوير المادي وطرقه وانواعه وكل ما يتعلق به وكالاتي:

الفرع الأول: ماهية التزوير المادي وطرقه

التزوير المادي هو نوع من أنواع التزوير الذي يمكن ان يتم بأتباع العديد من الطرق التي يدركها الشخص فيتضح للعيان عند قيام لشخص بتقليد توقيع شخص اخر من اجل القيام بعمل معين وتقديمه لأي جهه. او هو التزوير الذي يقع بوسيلة مادية يتخلف عنها اثر يترك حسياً، سواء في مادة المحرر او في شكله وقد يقع وقت انشاء المحرر او بعده". (السلمي ، ٢٠٢١ ، ص٣٨٠)ويتم التزوير المادي عن طريق:

١. التغير بالبيانات الموجودة في المستندات والوثائق الرسمية بالكامل.
٢. تبديل المستندات الاصلية لتي تقع بحيازة الشخص بأخرى مزورة.
٣. تقليد توقيع شخص اخر من اجل القيام بعمل معين وتقديمه لاي جهة.
٤. اتلاف احد المستندات الرسمية او التخلص منها.
٥. قيام الموظف المسؤول في تغيير البيانات المرفقة بالمستندات مثل تغيير القيمة الحقيقية للسندات المالية.
٦. وضع العديد من التغييرات في الأسماء التي تحويها المستندات امام جهة حكومية.

الفرع الثاني: أنواع أخرى للتزوير المادي

اولاً: الاصطناع

هو انشاء محرر بأكمله عن طريق صنع كافة بياناته ابتداءاً.

ويقع هذا النوع من التزوير في المحررات الرسمية كأن يقوم الفاعل باصطناع قرار رسمي او شهادة ميلاد او شهادة دراسية او حكم شرعي. كما عند تزوير المحررات العرفية مثل اصطناع سند دين او تنازل عن حق او مخالصة عن دين. (البارودي ، ٢٠١٩ ، ص٢٤١)

ثانياً: التزوير بالتقليد

وهو انشاء محرر بأكمله تقليداً لمحرر سابق.الا انه قد يقع التزوير بالتقليد على جزء من أجزاء المحرر، كتقليد خط من امضى على بياض فيكتب فيها سند دين او مخالصة مقلداً خطه.وقد نصت المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات العراقي عليه.(قانون العقوبات العراقي ، ١٩٦٩ ، المادة ٢٩٢)ونجد ان رئاسة محكمة استئناف القادسية الاتحادية بصفتها التمييزية أصدرت قرارها المرقم ٢٠١٦/٢٨٥) والذي تضمن شمول المتهم بأحكام قانون العفو

العام رقم ٢٧) لسنة ٢٠١٦ سواء تنازل المشتكي ام لم يتنازل لعدم وجود ضرر مادي او مدني محدد او منظور وقع مباشرة على المال العام بسبب ارتكاب المتهم جريمة اصطناع محرر مزور، كون الشك يفسر لمصلحة المتهم وفقاً للقواعد العامة في القانون الجنائي. (قرار محكمة القادسية ، ٢٠١٦)

ثالثاً: وضع امضاءات او اختام او بصمات مزورة

وتكون هذه الأشياء مزورة اذا نسبت الى شخص آخر بدون علمه او رضاه، وهنا لا يشترط المطابقة.

رابعاً: اتلاف المحررات

ويعنى به اتلاف المحرر كلياً او جزء معين من بياناته، سواء كان محرراً رسمياً او عرفياً. وقد نصت المادة ٣٠٠) من قانون العقوبات العراقي عليه .(قانون العقوبات العراقي ، ١٩٦٩ ، المادة ٣٠٠)

خامساً: التغيير او التحريف في المحررات

هو كل تغيير مادي يخالف الحقيقة، يقع على المحرر المكتوب، سواء كان بزيادة او نقص، او حذف او ابدال. حيث يكون هذا النوع من التزوير بالزيادة كان يزيد حرف في المحرر المكتوب مثل إضافة حرف الالف) للأسم حمد ليصبح أحمد، او قد يقع بالحذف كأن يحذف حرف الياء) من كلمة مليوني) دينار لتصبح مليون دينار. كما قد يقع التزوير بالابدال كأن يكون الحق لزيد فيحذفه وابداله باسم عمر. اما عند الإضافة لتأكيد امر ثابت في المحرر او لزيادة تعريف او لتصحيح خطأ فيه، فهنا لا يعد تزويراً، كأن يتم إضافة لقب صاحب الشأن او شهرته او صفته الى اسمه المكتوب، او تحديد نوع العملة بالدينار مثلا: منعاً للبس ودرءاً للتزوير. (السلمي ، ٢٠٢١ ، ص٣٨٢)

المطلب الثاني: التزوير المعنوي

سنعمد الى تقسيم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الأول: ماهية التزوير المعنوي، اما الثاني أنواع التزوير المعنوي.

الفرع الأول: ماهية التزوير المعنوي

يفهم التزوير المعنوي على انه قيام الشخص بوضع معلومات ليست لها أساس من الحقيقة نظراً لقيام الشخص بالتوقيع على بياض، او العمل لإثبات أقوال غير صحيحة عن لسان شخصاً ما وهي بالأساس لم يدلي بها الشخص، او قيام الشخص بتبديل الاقرارات الرسمية التي تتعلق بأحد الأمور بأخرى مزورة من قبل شخص اخر". وقد حددت المادة ٢/٢٨٧ من قانون العقوبات العراقي التزوير المعنوي. (قانون العقوبات العراقي ، ١٩٦٩ ، المادة ٢٨٧)

الفرع الثاني: أنواع التزوير المعنوي

أولاً: إساءة استغلال التوقيع على بياض

يعتبر هذا النوع تزويراً معنوياً، مع ان المحرر يحمل توقيعاً صحيحاً، لكن المزور يستغل هذا التوقيع ويضع فوقه وفي متن المحرر بيانات لم تصدر من صاحب التوقيع. (البارودي ، ٢٠١٩ ، ص٢٤٢)

ثانياً: جعل وقائع واقوال كاذبة في صورة صحيحة او معترف بها.

وهذه الحالة قد تقع في محرر رسمي او محرر عرفي، وتتخذ صورة اثبات وقائع كاذبة على انها وقائع صحيحة او الادلاء بأقوال كاذبة على انها أيضاً صحيحة او معترف بها. كأثبات موظف بيانات مغايرة للحقيقة على انتقاله للأرض ومعاينتها وفي الحقيقة لم ينتقل اليها او يعاينها. (البارودي ، ٢٠١٩ ، ص٢٤٢)

ثالثاً: تغيير اقوال اولي الشأن

يقع هذا النوع من التزوير في المحررات الرسمية والعرفية ويقصد به كتابة الكلام بخلاف ما صرح به قائله. والمقصود بالأقوال هنا: ما ينطقه اولي الشأن امام الموثق ليقوم بتوثيقه. كأن يقوم الموثق بتغيير قيمة العقار في عقد البيع بثمن اقل او اكثر مما اتفق عليه المتعاقدان. (البارودي ، ٢٠١٩ ، ص٢٩٨)وهناك نوع آخر من أنواع التزوير يسمى التزوير الظاهر ويقصد به تغيير الحقيقة في محرر ما، بصورة تفقد المحرر قوته في الاثبات، بحيث يصبح غير صالح لترتيب أي اثر عليه. ويشترط فيه ان يكون على وجه لا يتصور معه الخداع من عامة الناس، ولذلك يسمى بالتزوير المكشوف او المفضوح. (البارودي ، ٢٠١٩ ، ص٢٤٣)

المطلب الثالث: الفرق بين التزوير المادي والتزوير المعنوي

سنعرض الفرق بين التزوير المادي والتزوير المعنوي في فرعين: خُصص الفرع الأول الى الأمور التي يتفق فيها النوعان من التزوير، اما الفرع الثاني فسنعرض فيه مواضيع الاختلاف فيما بينهما وكالاتي:

الفرع الأول: الأمور المتفقان عليها

هناك بعض الأمور يتفق بها نوعي التزوير المادي والمعنوي منها:

١. في الطريقة التي يعمد اليها من خلال التزوير.

٢. الجريمة فيهما واحدة وهي جريمة التزوير.

٣. العقوبة فيهما واحدة الا من حيث القائم بها او من حيث اصل المحرر: رسمي او غير رسمي.

الفرع الثاني: الأمور المختلف عليها

ويفترق التزوير المادي عن التزوير المعنوي في عدة امور منها:

١. التزوير المادي يترك اثراً ظاهراً بينما في التزوير المعنوي فلا يترك اثراً ظاهراً يستدل به.

٢. التزوير المادي يسهل إقامة الدليل عليه، لما يتركه من اثر. بخلاف التزوير المعنوي فيصعب اثباته لانه لا يترك اثر.

٣. التزوير المادي يقع اثناء كتابة المحرر او بعد كتابته وهذا هو الغالب، بخلاف التزوير المعنوي فلا يقع الا اثناء كتابة المحرر.

١- التزوير المادي قد يقع من المحرر نفسه او من الغير، في حين التزوير المعنوي لا يقع الا من قبل كاتب المحرر.

المطلب الرابع: أسباب التزوير وأساليبه وطرق كشفه وطرق مكافحته

سنعمد لتقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع: حيث سيتم تخصيص الفرع الأول منها الى أسباب وعلل التزوير. في حين سنبحث في الفرع الثاني في أساليب وطرق التزوير، اما الفرع الثالث فسيتم معرفة وسائل كشف التزوير وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: أسباب التزوير

للتزوير أسباب وعلل تدعو الفاعل اليه ليرتكب جريمة التزوير. واهم هذه العلل:

أولاً: الكسب المالي:

كون التزوير يعد كسباً مالياً بدون وجه حق، حتى اصبح التزوير مصدراً للثراء، مثال ذلك ان يزور شيكاً بمبالغ طائلة.

ثانياً: الحصول على نفع او دفع ضرر له او لغيره:

كأن يقوم المزور بالتزوير للحصول على منفعة له او لدرء ضرر عنه، كما يعتقده هو، كأن يقوم بتزوير وثيقة لسداد دين وفي الحقيقة هو لم يسدد، هنا جلب منفعة لنفسه لإبراء ذمته من الدين). ويرى المزور انه يقوم بمصلحة الا انها المفسدة بعينها لما تؤول اليها النتائج في النهاية.

ثالثاً: كسبه سمعة او شرف او منزلة رفيعة له او لغيره.

فقد تتجه نية المزور من قيامه بالتزوير لكسب سمعة او منزلة رفيعة، كأن يزور شهادة ويتفاخر بها وغير ذلك.

رابعاً: حصوله لمنفعة مادية له او لغيره.

حيث ان المزور يعمد للحصول على منفعة مادية معينة، كأن يزور جواز سفر للهروب من بلده الى بلد آخر او خوفاً من أي اذى يلحق به.

خامساً: الافساد والانتقام.

قد يرمي المزور عند قيامه بالتزوير من اجل الافساد، كحالة تزويره لجواز سفر للخروج به الى بلد آخر بغية قتل شخص آخر. (السلمي ، ٢٠٢١ ، ص٣٨١)

الفرع الثاني: أساليب تزوير المحررات

هناك عدة طرق وأساليب يتم بها تزوير المحررات والمستندات منها:

أولاً: التزوير بالنقل.

حيث يتم التزوير بالنقل اما بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط، او بصورة غير مباشرة عن طريق النقل باستخدام وسيلة معينة كالكاربون او تتبع الخط.

ثانياً: التزوير بالإضافة.

ويتم بإدخال بيانات وكتابة جديدة على البيانات الاصلية في محرر او مستند بعد تحريره والتوقيع عليه.

ثالثاً: التزوير بالشطب والطمس.

ويعنى به إخفاء الكتابة المدونة سواء بمحو حرف او رقم او كلمة او أي اثر بالشطب او الطمس او كتابة أخرى فوقها.

رابعاً: التزوير بالمحو الالي.

وهو نوع من التزوير يتم عن طريق ازالة كل او جزء من الكتابة المثبتة في المحرر او المستند بآلة حادة او بآلة مطاطية مما يسهل إخفاء آثارها مما يترتب عليه تغيير في بيانات المحرر او تغيير في معناها.

خامساً: التزوير بالمحو الكيميائي:

وهو استخدام مواد كيميائية للقيام بإزالة الاحبار التي تم استعمالها عند الكتابة او الطباعة ليتم مسح البيانات المدونة في المحرر او المستند. (ويكيبيديا)

الفرع الثالث: طرق كشف التزوير

ان تزوير المحررات وكما بيناها سابقاً قد تتم بأنشاء محرر بصورة كاملة للاحتجاج به على صاحبه ومن البداية حتى النهاية وهنا يسمى بالتزوير الكلي). او انه يعمد الى تزوير جزء من المحرر لإحداث تغييرات في محرر صحيح صادر عن صاحبه الحقيقي.

وكشف التزوير يتم بطرق ووسائل مختلفة وهي:

أولاً: مظاهاة الخطوط اليدوية.

المظاهاة هي عملية تقوم على أسس علمية ليست عملية اجتهادية كما يظنها البعض. الهدف منها معرفة من حرر عنه من الكتاب. حيث تقوم على حقيقة علمية بأن لكل شخص خواص وميزات خطية تميز صاحبها عن غيره، لا يمكن ان تجتمع جميع خصائصها العامة وعناصرها الخاصة في خط شخص آخر مهما كانت العلاقة والقرابة بينهما.

ثانياً: كشف التزوير بالإضافة.

حيث يتم كشف هذه الطريقة من التزوير عن طريق الفحص الظاهري، وذلك كون الكتابة تظهر بصورة مشوهة ومعيبة من حيث الخواص الكتابية الاصلية لليد التي قامت بالكتابة، او بطريقة تقنية الاشعة فوق البنفسجية، لميزة الاحبار المضافة عن الاحبار الاصلية للمحرر تبعاً للتركيب الكيميائي لها والخصائص الفيزيائية.اما المستندات المكتوبة بالآلة الكاتبة: – حيث يتم الكشف عنها عند ملاحظة عدم انتظام سطور المحرر او المستند بصورة افقية او عمودية، وكذلك خروج البعض من الحروف عن مواضعها ومواقعها المعتادة يمينا او يساراً، كما قد يكون هناك اختلاف في المسافات بين الكلمات.كما يمكن كشف التزوير باضافة صفحة او اكثر الى المحررات الاصلية: وذلك بفحص مواقع ثقوب حامل الأوراق، وفحص مسافة الهوامش في كل صفحة فيما اذا كانت متساوية ومتفقة مع باقي الصفحات او لا، وكذلك يتم فحص المسافة بين الكلمات هل متساوية في جميع الصفحات ام مختلفة، لان لكل كاتب أسلوبه الخاص في الكتابة تميزه عن غيره.

ثالثاً: كشف المحو الآلي.

عند القيام بالمحو الآلي ينتج خلل وتغيير في سمك الورقة، وبالتالي زيادة شفافيتها في المواضع التي تم فيها المحو، وذلك نتيجةً لازالة طبقة الصقل، مع إمكانية وجود بقايا الممحاة المطاطية عند استخدامها، كما يمكن كشف المحو الآلي باستخدام الضوء المائل او النافذ.

رابعاً: كشف المحو الكيميائي.

بالإمكان معرفة الآثار المتخلفة عن المحو الكيميائي عند فحص سطح الورقة باحدى الطرق الآتية:

١. الطرق الكيميائية والتي تؤدي الى عكس التفاعل الكيميائي وإظهار الحبر الأصلي.

٢. الطرق الفيزيائية كالأشعة فوق البنفسجية او الاشعة تحت الحمراء). (ويكيبيديا ، ٢٠٢٠)

الفرع الرابع: مكافحة التزوير

هناك عدة إجراءات يمكن اتباعها لمكافحة آفة التزوير يمكن تلخيصها بالاتي:

أولاً: الإجراءات القانونية.

حيث تعتبر جريمة التزوير من الجرائم الخطرة في المجتمع ودول العالم ككل، فلا بد من اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من قام بالتزوير لردعه، ومنها العقوبات الاصلية والتبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية. فقد يقع التزوير امام المحاكم المدنية كما انه قد يقع امام المحاكم الجزائية وفي هذه الحالة سنكون امام حالتين:

الحالة الاولى: فصل القضاء الجزائي عن القضاء المدني يكون ضروري:

وذلك من المفهوم المخالف لنص المادة ١٠٧) من قانون الاثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي قضت " لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجزائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً "، ففي هذه الحالة يتم استاخار الدعوى المدنية لحين الفصل والبت في الدعوى الجزائية استناداً لاحكام المادة ٨٣) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣) لسنة ١٩٦٩. (قانون المرافعات المدنية ، ١٩٦٩ ، المادة ٨٣)

الحالة الثانية: فصل القضاء الجزائي ليس ضروري

فهنا للمحكمة المدنية اتخاذ ما تراه مناسباً من اجراء لاثبات التزوير وفق المادة ١٠٧) اثبات المبينة في الفقرة السابقة، وهذا ما اشارت اليه محكمة التمييز العراقية بموجب قرارها المرقم ٢٠١٠\الهيئة الاستئنافية عقار\٢٠٢٢) المتضمن بعد ان ثبت ان كتاب التمليك المنسوب الى مديرية بلدية كربلاء بتمليك العقار مزور.... وبعد ثبوت التزوير لذا تكون معارضة المدعى عليهما للمدعية لها سندها القانوني وتكون دعواها واجبة الرد). (قرار محكمة التمييز ، ٢٠٢٢)

على انه اذا وقع التزوير امام المحكمة الجزائية فيجب عدم الشروع بالاجراءات التحقيقية الا بأذن من المحكمة المدنية التي وقع فيها التزوير استناداً لاحكام المادة ٣٦ أثبات). (قانون الاثبات العراقي ، ١٩٧٩، المادة ٣٦)

ثانياً :الإجراءات الفنية.

هي وسائل حماية وضمان يجب توفيرها في الأوراق والمحررات والوثائق، والتي تحدد بموجبها أهمية المحرر او المستند ونوع تلك الوسائل وعددها.

ثالثاً: الإجراءات الشرطية

هذه الإجراءات تحتاجها الجهات الأمنية للقيام بمتابعة عمليات التزوير، وتعتبر من المهمات والواجبات الأولى الملقاة على عاتق رجال الامن للحد من وقوع جريمة التزوير. وفي حال وقوعها فيقع على رجال الامن ملاحقة مرتكبيها والقبض عليهم والقيام بتسليمهم للقضاء لتحقيق العدالة. الا ان معظم دول العالم تخصص قسم خاص من جهاز الشرطة على مكافحة هذه الجرائم. (السويدان ، ٢٠٠٩)

المبحث الثالث: السياسة الجنائية في مكافحة جريمة التزوير في المجتمع العراقي

يعد التزوير جريمة خطيرة تتسبب في أضرار كبيرة للأفراد والمجتمعات. وتتركز هذه الجرائم في مجالات مختلفة مثل التعليم والصحة والعقارات والأعمال التجارية والانتخابات. تتطلب مكافحة جريمة التزوير في العراق سياسة جنائية شاملة وفعالة. يمكن تحقيق ذلك من خلال الخطوات التالية: (العبودي ، ٢٠٠٩)

١. تشديد الرقابة والمراقبة: يجب زيادة الجهود في مجال الرقابة والمراقبة، سواء على المؤسسات العامة أو الخاصة التي تتعامل في المجالات التي يمكن أن تتعرض لجريمة التزوير. يجب تكثيف المراقبة على عمليات الاختبارات والامتحانات والانتخابات والعقود العامة والصفقات التجارية والأعمال العقارية، وإعداد نظام رصد وإبلاغ ومعاقبة لأي تجاوزات. (العتابي ، ٢٠١٩)

٢. التعليم والتوعية: يجب أن يتم توعية الناس حول أهمية مكافحة جريمة التزوير وأضرارها الاقتصادية والاجتماعية. يجب توفير المزيد من الدورات التدريبية والتعليمية وورش العمل والندوات للمواطنين والمؤسسات لتعزيز الوعي والتوعية بمخاطر جريمة التزوير وكيفية الحد منها.

٣. تطوير التشريعات الجنائية: يجب تحديث التشريعات الجنائية والتشريعات المتعلقة بجريمة التزوير، تشديد العقوبات المفروضة على المتهمين بارتكاب جرائم التزوير، بما في ذلك زيادة العقوبات المالية والسجنية. (السيد ، ٢٠١٩ ، ص)

٤. تحسين تقنيات التحقق والتحقيق المتاحة للمحققين، بما في ذلك استخدام التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات والتحقق الحيوي.

٥. زيادة الوعي القانوني للمجتمع وتوفير الدعم اللازم للضحايا.

٦. تحسين التعاون والتنسيق بين الأجهزة القضائية والشرطية والمصرفية والتشريعية وغيرها من الجهات ذات الصلة.

تعزيز الوعي بأهمية مكافحة جريمة التزوير وتحديد دور الجميع في الحد من هذه الجريمة، بما في ذلك المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة. (الكيلاني ، ٢٠١٦)

تواجه السياسة الجنائية المتعلقة بمكافحة جريمة التزوير في المجتمع العراقي تحديات متعددة تتطلب اتخاذ إجراءات ومقترحات لتحسينها، ومن بين هذه التحديات نذكر: (النجار ، ٢٠١٨)

١- عدم وجود قوانين وإجراءات صارمة وفعالة: يعتبر ضعف وعدم فعالية القوانين والإجراءات المتعلقة بمكافحة جريمة التزوير هو التحدي الأكبر الذي تواجهه السياسة الجنائية في المجتمع العراقي.

٢- تحديات التكنولوجيا: يشهد العصر الحالي تطورًا كبيرًا في التكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة صعوبة كشف الجرائم المتعلقة بالتزوير، وبالتالي يجب تطوير السياسة الجنائية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتطبيق أحدث الأساليب والتقنيات في كشف الجرائم. (الحبوبي ، ٢٠٢٠)

٣- الفساد وضعف الإدارة: تشهد الحكومة في العراق ضعفًا في الإدارة ووجود مستويات عالية من الفساد، وهذا يؤثر سلبًا على قدرة السلطات القضائية والأمنية في مكافحة جريمة التزوير، لذا يجب تعزيز الإدارة العامة وتحسين مستويات النزاهة والشفافية في العمل الحكومي. (الرفاعي ، ٢٠١٧)

٤- التوعية والتثقيف: يجب توجيه الجهود لزيادة الوعي والتثقيف حول جريمة التزوير وأثرها السلبي على المجتمع، وتوفير الموارد اللازمة لتدريب الكوادر الأمنية والقضائية على أحدث الأساليب والتقنيات في مكافحة هذه الجريمة.

المطلب الاول: مكافحة جريمة التزوير عن طريق الوقائية

جريمة التزوير هي من الجرائم التي تسبب خسائر كبيرة للفرد والمجتمع على المستوى المادي والاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل مكافحتها، يتوجب اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى تقليل احتمالية حدوث هذه الجريمة وزيادة الوعي لدى الأفراد والمؤسسات حول آليات حماية النفس والممتلكات من هذا النوع من الجرائم. (ناجي ، ٢٠١٤ ، ص٤١)

وتشمل الإجراءات الوقائية التي يمكن اتخاذها لمكافحة جريمة التزوير ما يلي:

١. التوعية والتثقيف: يجب على الحكومة والجهات المعنية بمكافحة جريمة التزوير تعزيز الوعي لدى الأفراد والمؤسسات حول خطورة هذه الجريمة والطرق السليمة للتعامل مع المعاملات المالية والتجارية. يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق إقامة حملات توعية وتثقيفية، وإصدار المطبوعات والبرامج التلفزيونية والإذاعية.

تطوير النظام القانوني: يجب على الحكومة العراقية تحديث النظام القانوني المتعلق بجريمة التزوير والعمل على تشديد العقوبات المفروضة على المتسببين في هذه الجريمة، وتبني الآليات القانونية التي تساعد على الكشف عن الجرائم المالية: (عبد الكريم وآخرون ، ٢٠٠٦ ، ص١١٧)

٢. استخدام التقنيات الحديثة: يمكن استخدام التقنيات الحديثة للمساعدة في مكافحة جريمة التزوير، مثل تطبيقات الحاسوب والبرامج المتطورة التي تتيح التحقق من صحة الوثائق والمستندات.

٣. التوعية القانونية: يمكن للحكومة والمنظمات الحقوقية العمل على توعية المجتمع بالقوانين والعقوبات المتعلقة بجرائم التزوير، وذلك من خلال الحملات الإعلامية وورش العمل والدورات التدريبية. (الحسيني ، ٢٠١٧ ، ص٣٨٧)

٤. التحسين في إجراءات الرقابة: يجب على الحكومات العمل على تحسين إجراءات الرقابة على الوثائق الرسمية والتحقق من صحتها، بالإضافة إلى زيادة الجهود لمكافحة تهريب الأوراق والوثائق غير الشرعية.

٥. تعزيز الشفافية: يجب على الحكومات العمل على تعزيز الشفافية في الإجراءات الحكومية والتأكد من توفير معلومات دقيقة وشفافة للجمهور بشأن الوثائق الرسمية والمعاملات الحكومية الأخرى. (الحلبي ، ٢٠١٧ ، ص٣٨)

٦. تحسين التكنولوجيا: يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي لتحسين الكشف عن الوثائق المزيفة وجرائم التزوير، وتقليل فرص التزوير في المستقبل.

٧. تشديد العقوبات: يجب على الحكومات العمل على تشديد العقوبات المتعلقة بجرائم التزوير، وذلك لتحفيز المجتمع على الامتناع عن القيام بهذه الجرائم وتحقيق العدالة في المجتمع.

٨. العمل على تحسين البيئة الاقتصادية: يمكن للحكومات والمجتمعات العمل على تحسين البيئة الاقتصادية وتوفير فرص عمل كافية، وذلك لتقليل الحاجة للأفراد للقيام بأي جرائم مالية مثل جريمة التزوير. (قاسم ، ٢٠١٨ ، ص١٨)

نتيجةً للجهود المبذولة من قبل الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات القانونية والقضائية، يمكن تحقيق تقدم كبير في مكافحة جريمة التزوير في المجتمع العراقي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به، حيث تحتاج السياسات الجنائية إلى التركيز على الوقاية من جريمة

التزوير بشكل أكبر، بما في ذلك التدريب والتثقيف وتوعية المواطنين حول أهمية النزاهة والأخلاقيات والمساءلة في المجتمع. (الغانم ، ٢٠١٥ ، ص٦٥)بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة جرائم التزوير والفساد، وتحسين القدرة على التحقيق والملاحقة الجنائية، وتقديم الدعم الفني والتقني اللازم للمؤسسات القانونية والقضائية. كما يجب أن تكون العقوبات الجنائية لجريمة التزوير مشددة بشكل كافي لردع المتورطين، ويجب تحسين وتطوير نظم التحقق والرقابة على العمليات الانتخابية والمالية. (الفراج ، ٢٠١٨ ، ص٨٨)بشكل عام، يمكن القول إن السياسة الجنائية لمكافحة جريمة التزوير في المجتمع العراقي تحتاج إلى تركيز أكبر على الوقاية والتثقيف والتعاون الدولي، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة والمساءلة وتحسين القدرة التحقيقية والقضائية. وإذا تم تنفيذ هذه الخطوات، فمن الممكن أن نحقق تقدمًا كبيرًا في مكافحة جريمة التزوير وتعزيز النزاهة والشفافية في المجتمع العراقي.

المطلب الثاني: مكافحة جريمة التزوير عن طريق العقاب

تعد جريمة التزوير من أكثر الجرائم الاقتصادية انتشاراً في العالم، ويتم التزوير بأشكال مختلفة مثل تزوير الوثائق والأوراق المالية والعملات والشيكات والمستندات المالية الأخرى. تسبب جريمة التزوير خسائر كبيرة للشركات والأفراد، ويجب اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة هذه الجريمة وتقليل حدوثها. (الجبوري ، ٢٠١٩ ، ص٩٧)تعتبر العقوبات القانونية من أهم وسائل مكافحة جريمة التزوير، فهي تعمل على ردع الجرائم وتحد من انتشارها. ومن بين العقوبات التي يمكن أن تفرضها الدولة على المتورطين في جريمة التزوير هي السجن والغرامات والحجز على الأموال. (العراقي ، ٢٠١٥ ، ص٨)ومن المهم توضيح أن العقوبات القانونية لا تكفي لحل مشكلة جريمة التزوير، بل يجب توفير آليات أخرى لمكافحة هذه الجريمة. ومن بين هذه الآليات هي تحسين التكنولوجيا والأدوات المستخدمة في العمليات المالية، وتوفير التدريب والتوعية للموظفين والجمهور حول أساليب وطرق التزوير وكيفية تفاديها.يجب أن يكون للدولة دور فاعل في مكافحة جريمة التزوير، ويجب أن تتبنى سياسات وإجراءات صارمة لحماية الشركات والأفراد. كما يجب تحسين التعاون بين الدول والمؤسسات المالية الدولية لتبادل المعلومات وتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة جريمة التزوير.الأساليب القانونية المتاحة لمكافحة جريمة التزوير تتطلب تعاونًا فعّالًا بين الجهات القضائية والأجهزة الأمنية، وتقديم عقوبات صارمة للمتورطين في هذه الجريمة، وذلك لتحقيق ردع قوي لمن يفكر في القيام بأعمال التزوير. (الناصر ، ٢٠١٨ ، ص١٤٣)وفي هذا الصدد، يتمتع النظام القانوني في معظم الدول بأدوات فعالة لمكافحة جريمة التزوير، وهي تتضمن عدة أساليب وإجراءات، منها: (الملا ، ٢٠١٧ ، ص٧١)

١- العقوبات الجنائية: تتضمن العقوبات الجنائية المختلفة التي تفرض على المتورطين في جريمة التزوير، مثل السجن والغرامات، وفي بعض الحالات يتم تطبيق العقوبة المشددة في حالة تورط المتهم في تزوير أوراق رسمية أو تزوير أموال عامة أو تزوير وثائق قانونية تتعلق بالعقارات والأراضي، وغيرها من الجرائم المشابهة.

٢- التحقيقات والبحث الجنائي: يتم تكثيف الجهود للتحقيق في جرائم التزوير، وتكشف الحقائق والأدلة اللازمة لإثبات التهمة، وذلك عن طريق إجراء التحقيقات والبحث الجنائي اللازمين لكشف حقيقة الأمر، وتقديم المتهمين إلى القضاء. (الحركان ، ٢٠١٦ ، ص٣٦)

٣- الرقابة والمراقبة: تتمثل هذه الإجراءات في وضع آليات ومعايير للمراقبة الدقيقة للأنشطة المالية والاقتصادية، وكذلك مراقبة استخدام التوقيعات والأختام الرسمية، وتحديد المسؤوليات الخاصة بتزوير الوثائق والتحقق من صحتها. (سعد ، ٢٠١٣ ، ص٩٥)تشير القوانين الجنائية في العراق إلى أن جريمة التزوير تُعد جريمة جنائية خطيرة، وتعاقب عليها القانون بعقوبات قاسية تشمل السجن والغرامات، وذلك بهدف التحذير من ارتكاب هذه الجريمة والحد من انتشارها في المجتمع. (حمد ، ٢٠١٥ ، ص١١٥)في العراق، تنص المادة ٣٢١ من قانون العقوبات على عقوبة السجن لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات لكل من يتسبب في تزوير أوراق رسمية، كما يحمل المسؤولية نفسها لمن يستخدم أوراقاً مزورة. كما تنص المادة ٣٢٢ على أنه يتم معاقبة الشخص الذي يستخدم أو يحمل وثيقة مزورة بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين. (محمد ، ٢٠١٤ ، ص٢٥)يحظر قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ التزوير في المادة ٣١٨، وتنص المادة على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات كل من ثبت تزويره أي وثيقة أو ختم أو توقيع أو نقود أو ما يماثلها". كما يشدد القانون على ضرورة معاقبة كل من يشارك في جريمة التزوير أو يساعد فيها. (محمود ، ٢٠١٢ ، ص٥٩)وتم تعديل قانون العقوبات العراقي عام ٢٠١٧ بتعديلات شملت عقوبات أكثر صرامة لبعض الجرائم، بما في ذلك جريمة التزوير. حيث يعاقب القانون المتهم بجريمة التزوير بالحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة. (العفوان ، ٢٠١٥ ، ص٤٠)كما تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة جريمة التزوير في العراق، مثل قانون مكافحة الجريمة المصرفية وغسل الأموال، والذي يحظر بشكل صريح جرائم التزوير المصرفي ويحدد العقوبات اللازمة للمتورطين في هذه الجرائم. كما تم إنشاء دوائر خاصة في النيابات العامة والقضاء للتحقيق في جرائم التزوير وإحالة المتورطين إلى المحاكم. (الموسوي ،

٢٠١٩ ، ص٤٩)وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديث الأنظمة والإجراءات الإدارية المتعلقة بالوثائق والمعاملات الحكومية في العراق لمكافحة جريمة التزوير، حيث تم إدخال نظام الكتروني للمعاملات الحكومية وتطوير برامج حماية الوثائق الرسمية وتدريب الموظفين على كيفية التعامل معها بشكل صحيح وتجنب التزوير.ويتطلب مكافحة جريمة التزوير بالعقاب، تعزيز الرقابة القضائية وتحسين الآليات القانونية المتعلقة بالكشف عن الجرائم وملاحقة المجرمين. كما يتطلب ذلك تعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات والجهات الحكومية، وتشجيع الإبلاغ عن الجرائم وتقديم الشهادات اللازمة لإثبات الجريمة وتحقيق العدالة. (نبيل ، ٢٠١٩ ، ص٦٣)ومن المهم الإشارة إلى أن العقاب وحده ليس كافياً لمكافحة جرائم التزوير، بل يجب تكثيف الجهود للوقاية من هذه الجريمة عن طريق توعية المجتمع وزيادة الوعي بخطورة هذه الجريمة وكيفية تجنبها. كما يجب تحسين الرقابة على العمليات التجارية والمالية وتعزيز المراقبة والرصد الإلكتروني للمعاملات والمعلومات الحساسة.

النتائج

١. إن تطور جريمة التزوير وتأثيرها على مجتمعات اليوم وعدم القدرة على التعامل معها لن يكون كما هو عليه اليوم لولا ميزان أدوات حماية المجتمع من الجريمة، ولا سيما نظام العدالة الجنائية المرتبط بظهور ظاهرة الجريمة. القانون وتدهور نظام العدالة وأهمية الحلول غير المباشرة وبرنامج التخفيض.

٢. ان من اسباب جريمة التزوير في العراق هو ضعف الدور الرقابي في المؤسسات والدوائر الحكومية

٣. تشهد في حكومة العراق ضعفا في الادارة ووجود مستويات عالية من الفساد وهذه يوثر سلبا على قدرة السلطات القضائية والامنية في مكافحة جريمة التزوير.

٤. أن العقاب وحده ليس كافياً لمكافحة جرائم التزوير، بل يجب تكثيف الجهود للوقاية من هذه الجريمة عن طريق توعية المجتمع وزيادة الوعي بخطورة هذه الجريمة وكيفية تجنبها.

المصادر

١. أحمد العفوان، ٢٠١٥م."مكافحة جرائم الإختلاس والتزوير في العراق: قراءة في النصوص القانونية." مجلة دراسات إدارية وقانونية ٢.٢.

٢. أحمد، مختار عمر، داود عبده، احمد العايد. ١٩٨٥م. المعجم الوسيط. القاهرة: دار أحياء التراث العربي.

٣. أسعد الغانم، ٢٠١٥. الهوية الثقافية في العراق بين العولمة والتحرير. مجلة كردستان الدولية، ٣(٢).

٤. أمير عبد العزيز قاسم،٢٠١٨م. "تحليل جريمة التزوير في ضوء القانون العراقي والمواثيق الدولية ذات الصلة." مجلة جامعة ذي قار للعلوم الإسلامية ٥.١٦.

٥. بتول عبد الكريم، وآخرون. ٢٠٠٦م. "دراسة لجريمة التزوير في العراق." مجلة القضاء الإداري ٩.٢.

٦. بشار الحلبي، ٢٠١٧م. "جريمة التزوير في القانون السوري ودور القضاء في مكافحتها." مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية ٣٩.١.

٧. تربة نعيم شلال، ٢٠٠٧م. دعاوي التزوير واستعمال المحررات المزور ة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان.

٨. الجبوري، ٢٠١٩ م. جريمة التزوير والاحكام الجزائية المترتبة عليها في القانون الجنائي العراقي. مجلة القانون العراقية، ١٠(٢).

٩. جمال. الحسيني، ٢٠١٧م. "جريمة التزوير ومواجهة التحديات الأمنية والقانونية في العراق." مجلة كلية الحقوق، جامعة الكوفة ١٠.٣.

١٠.حسن فائزة ناجي، وآخرون. ٢٠١٤م. "جريمة التزوير ودور الأمن الوطني في مكافحتها: الواقع العراقي نموذجاً." مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية ٢.٤.

١١.حسين الحبوبي، ٢٠٢٠ "التحديات التي تواجه السياسة الجنائية لمكافحة جريمة التزوير في سوريا"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة دمشق.

١٢.حسين العبودي، ٢٠١٩ "الجرائم المالية في العراق: أسباب وآثار"، مجلة دراسات اقتصادية ومالية، جامعة بغداد.

١٣.حيدر النجار، ٢٠١٨ "تحديات القضاء الجزائي في مكافحة جرائم الفساد في العراق"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد.

١٤.خالد محمد عجاج، ٢٠١٦م. تزوير المحررات في قانون العقوبات العراقي، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث، العدد الحادي عشر.

١٥.رشيد الحركان، ٢٠١٦م. جريمة التزوير في القانون الجنائي العراقي والمدني: دراسة مقارنة. مجلة كلية الحقوق، ٩(١).

١٦.سعد حمد، ٢٠١٥م. جريمة التزوير في القانون الجنائي السوري: دراسة مقارنة بالقانون الأردني. مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٨،(٢)

١٧.سعود بن عبد العالي بن البارودي، ٢٠١٩م. الموسوعة الجنائية الاسلامية المقارنة، تزوير المحررات، دراسة فقهية تطبيقية، المكتبة الشاملة الذهبية. الطبعة الثانية.

١٨.السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ١٩٧٦م. تاج العروس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الاعلام في الكويت، المجلد (١١).

١٩.صنادلة عبدالملك، جريمة تزوير المحررات على ضوء الاجتهاد الفقهي، الموقع الالكتروني: http://www.startimes.com/t=18188211 تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٦/٢٨

٢٠.عبد الستار عبد اللطيف العراقي، ٢٠١٥م. "جريمة التزوير والتزييف والتزييف في القانون الجنائي العراقي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العد٨.

٢١.عبد الغني ابو العزم، ٢٠١٤م. معجم الغني الزاهر، الجزء ٤. الطبعة الأولى، الرباط، مؤسسة الغني للنشر.

٢٢.عبد الغني بن عبد الغني السلمي، ٢٠٢١ المستشار في المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي..

٢٣.عبد الكريم العتابي، ٢٠١٩ "الجريمة في الأدب الجزائي العراقي: دراسة تحليلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة النهرين.

٢٤.عبدالحميد الشواربي، ٢٠١٨م. التزوير والتزييف مدنياً وجزائياً في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٢٥.عبدالله فهد السويدان، ١٣٨٨ش. مدخل في كشف التزييف والتزوير.

٢٦.عدي محمد، ٢٠١٤م. جريمة التزوير في القانون الجنائي العراقي: دراسة تحليلية. مجلة القانون العراقية، ٥(٢).

٢٧.على الملا، ٢٠١٧. جريمة التزوير في القانون الجنائي العراقي: دراسة تحليلية. مجلة كلية الحقوق، ١٠(٢).

٢٨.علي حسن الموسوي، ٢٠١٩م. "جريمة التزوير في التشريع الجزائي العراقي: دراسة تحليلية." مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ٦.١.

٢٩.علي محمود، ٢٠١٢م. جريمة التزوير في القانون الجنائي العراقي: دراسة تحليلية. مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٥(١).

٣٠.فرح علواني هليل، ٢٠٠٦م. جرائم التزوير والتزييف والطعن بالتزوير واجراءاته، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

٣١.فؤاد سعد، ٢٠١٣م. جريمة التزوير في القانون الجنائي السوري: دراسة مقارنة. مجلة كلية الحقوق، ٦(٢).

٣٢.محمد الرفاعي، ٢٠١٧. "الجرائم المالية في سوريا: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة دمشق.

٣٣.محمد الكيلاني، ٢٠١٦ "الفساد والجريمة المنظمة في العراق"، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، جامعة بغداد.

٣٤.محمد الناصر، ٢٠١٨م. جريمة التزوير في القانون الجنائي السوري: دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ١(١).

٣٥.محمد بن ابي بكر الرازي، ١٩٨١ م. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٦.محمد عطية الطائي، ٢٠٢١م. الحماية الجنائية للوثائق، جامعة كركوك، كلية القانون.

٣٧.محمد نبيل. ٢٠١٩"جريمة التزوير في التشريعات الجزائية العراقية والأردنية: دراسة مقارنة." مجلة الحقوق والعلوم السياسية ٣٨.

٣٨.مريم فهد الفراج، ٢٠١٨م. "مكافحة جرائم التزوير في النظام القانوني السوري." مجلة جامعة حلب للعلوم الانسانية ٤١.١.

٣٩.هشام السيد، ٢٠١٩ "تحليل للسياسة الجنائية لمكافحة جريمة الفساد في سوريا"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة دمشق.

٤٠.واثبة داوود السعدي، ١٩٨٨ قانون العقوبات الخاص، بغداد.

References

.١ Ahmed Al-Afwan, 2015. "Combating Embezzlement and Forgery Crimes in Iraq: A Reading of Legal Provisions." *Journal of Administrative and Legal Studies* 2(2.(

.٢ Ahmed, Mukhtar Omar, Daoud Abdo, and Ahmed Al-Aayed. 1985. *Al-Mu'jam Al-Waseet* (The Intermediate Dictionary). Cairo: Dar Ihyaa Al-Turath Al-Arabi.

.٣ Asaad Al-Ghanim, 2015. "Cultural Identity in Iraq Between Globalization and Liberation." *Kurdistan International Journal* 3(2.(

.٤ Amir Abdul Aziz Qasim, 2018. "Analysis of the Crime of Forgery in Light of Iraqi Law and Relevant International Conventions." *Dhi Qar University Journal for Islamic Sciences* 5(16.(

.٥ Batoul Abdul Karim et al., 2006. "A Study on the Crime of Forgery in Iraq." *Administrative Judiciary Journal* 9(2.(

.٦ Bashar Al-Halabi, 2017. "The Crime of Forgery in Syrian Law and the Role of the Judiciary in Combating It." *Al-Baath University Journal for Humanities* 39(1.(

.٧ Tarba Naeem Shallal, 2007. *Lawsuits Regarding Forgery and the Use of Forged Documents*. Al-Halabi Legal Publications, Beirut, Lebanon.
.٨ Al-Jubouri, 2019. "The Crime of Forgery and the Penal Provisions Arising Therefrom in Iraqi Criminal Law." *Iraqi Law Journal* 10(2.(
.٩ Jamal Al-Husseini, 2017. "The Crime of Forgery and Addressing Security and Legal Challenges in Iraq." *Journal of the College of Law, University of Kufa* 10(3). 10. Hassan Faiza Naji et al., 2014. "The Crime of Forgery and the Role of National Security in Combating It: The Iraqi Context as a Case Study." *University of Anbar Journal for Legal Sciences*, 2(4.(
.١١ Hussein Al-Huboubi, 2020. "Challenges Facing Criminal Policy in Combating Forgery in Syria." *Journal of Law and Political Science*, Damascus University.
.١٢ Hussein Al-Abboudi, 2019. "Financial Crimes in Iraq: Causes and Effects." *Journal of Economic and Financial Studies*, University of Baghdad.
.١٣ Haider Al-Najjar, 2018. "Challenges Facing the Criminal Judiciary in Combating Corruption Crimes in Iraq." *Journal of Law and Political Science*, University of Baghdad.
.١٤ Khalid Muhammad Ajaj, 2016. "Forgery of Documents under the Iraqi Penal Code." *Wadi Al-Nil Journal for Studies and Research*, Issue 11.
.١٥ Rashid Al-Harkan, 2016. "The Crime of Forgery in Iraqi Criminal and Civil Law: A Comparative Study." *Journal of the College of Law*, 9(1.(
.١٦ Saad Hamad, 2015. "The Crime of Forgery in Syrian Criminal Law: A Comparative Study with Jordanian Law." *Journal of the College of Law and Political Science*, 8(2.(
.١٧ Saud bin Abdul-Ali bin Al-Baroudi, 2019. *Comparative Islamic Criminal Encyclopedia: Forgery of Documents – An Applied Jurisprudential Study*. Al-Maktaba Al-Shamela Al-Dhahabiya, 2nd Edition.
.١٨ Al-Sayyid Muhammad Murtada Al-Husseini Al-Zabidi, 1976. *Taj al-Arus* [The Bride's Crown], *Arab Heritage* series (published by the Ministry of Information, Kuwait), Volume 11.
.١٩ Sanadila Abdul-Malik, "The Crime of Document Forgery in Light of Jurisprudential Precedent," Website: http://www.startimes.com/t=18188211 (Accessed: June 28, 2023.(
.٢٠ Abdul-Sattar Abdul-Latif Al-Iraqi, 2015. "The Crime of Forgery and Counterfeiting in Iraqi Criminal Law," *Journal of Law and Political Science*, Issue 8.
.٢١ Abdul-Ghani Abu Al-Azm, 2014. *Al-Ghani Al-Zahir Dictionary*, Part 4. First Edition, Rabat, Al-Ghani Publishing Foundation.
.٢٢ Abdul-Ghani bin Abdul-Ghani Al-Sulami, 2021. Advisor at the Islamic Fiqh Academy, Muslim World League.
.٢٣ Abdul-Karim Al-Atabi, 2019. "Crime in Iraqi Penal Literature: An Analytical Study," *Journal of Law and Political Science*, Al-Nahrain University.
.٢٤ Abdul-Hamid Al-Shawarbi, 2018. *Forgery and Counterfeiting: Civil and Penal Aspects in Light of Jurisprudence and Judicial Precedent*, Munsha'at Al-Ma'arif, Alexandria.
.٢٥ Abdullah Fahd Al-Suwaidan, 1388 SH. *Introduction to Detecting Counterfeiting and Forgery.*
.٢٦ Uday Muhammad, 2014. "The Crime of Forgery in Iraqi Criminal Law: An Analytical Study," *Iraqi Law Journal*, 5(2.(
.٢٧ Ali Al-Mulla, 2017. "The Crime of Forgery in Iraqi Criminal Law: An Analytical Study." Journal of the College of Law, 10(2.(
.٢٨ Ali Hassan Al-Mousawi, 2019. "The Crime of Forgery in Iraqi Penal Legislation: An Analytical Study." Journal of the College of Law and Political Science, 6(1.(
.٢٩ Ali Mahmoud, 2012. The Crime of Forgery in Iraqi Criminal Law: An Analytical Study. Journal of the College of Law and Political Science, 5(1.(
.٣٠ Farah Alwani Huleil, 2006. Crimes of Forgery and Counterfeiting, and Challenges to Authenticity (Forgery Pleas) and Related Procedures. University Publications House, Alexandria.
.٣١ Fouad Saad, 2013. The Crime of Forgery in Syrian Criminal Law: A Comparative Study. Journal of the College of Law, 6(2.(
.٣٢ Mohammed Al-Rifai, 2017. "Financial Crimes in Syria: A Study of Causes and Repercussions." Journal of Economic Studies, Damascus University.
.٣٣ Mohammed Al-Kilani, 2016. "Corruption and Organized Crime in Iraq." Journal of Legal and Social Studies, University of Baghdad.

.٣٤ Mohammed Al-Nasser, 2018. The Crime of Forgery in Syrian Criminal Law: A Comparative Study with French Law. Journal of Legal and Political Studies, 1(1.(
.٣٥ Muhammad ibn Abi Bakr Al-Razi, 1981. Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.
.٣٦ Mohammed Attia Al-Taie, 2021. Criminal Protection of Documents. University of Kirkuk, College of Law.
.٣٧ Mohammed Nabil. 2019 "The Crime of Forgery in Iraqi and Jordanian Penal Legislation: A Comparative Study." *Journal of Law and Political Science* 38.
.٣٨ Maryam Fahd Al-Farraj, 2018. "Combating Forgery Crimes in the Syrian Legal System." *Aleppo University Journal for Humanities* 41.1.
.٣٩ Hisham Al-Sayyid, 2019. "An Analysis of the Criminal Policy for Combating Corruption in Syria." *Journal of Social Sciences*, Damascus University.
.٤٠ Wathiba Dawood Al-Saadi, 1988. *Special Penal Law*. Baghdad.